تحليل القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق.

المستخلص- تسعى جميع البلدان الى رفع القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية - لتعبّرعن جودة صادراتها وكفاءتها الأقتصادية - من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والحصول على المزيد من النقد الأجنبي، ليحافظ على قوة وموقع البلد على المستوى الدولي في جميع المجالات، وما يترتب عليه من تحقيق الرفاهية الأقتصادية، وهي الهدف الذي تسعى جميع البلدان الى تحقيقها. من هذا المنطلق يهدف البحث الى تحليل القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية بإعتماد المؤشرات المستخدمة في هذا المجال خلال مدة البحث، للوقوف على مدى نجاح أوفشل السياسات الأقتصادية لتلك البلدان.

الكلمات الدالة- القدرة التنافسية، الصادرات السلعية العربية ، مؤشر التركّز ، مؤشر التنوّع.

المقدمة:

يعدّ قطاع التصدير من القطاعات الرّائدة والتي تعتمد عليها الدول لتحقيق فائض في الميزان التجاري وبالتالي تحقيق وإستدامة عملية التنمية والتطورالأقتصادي . لذلك فإن تطورالصادرات من المؤشرات الرئيسية للحكم على قوة وتطور إقتصاد أي بلد ، لأن إرتفاع حجم الصادرات يؤشر قوة وتطور النشاط الأقتصادي والأنتاجي وسلامة النظام الأقتصادي وكفاءته في إستغلال الموارد الأقتصادية ، وخصوصاً إذا تميّز هيكل الصادرات بالتنوع وعدم الأقتصارعلى سلعة معينة أوعدد محدود من السلع كما هو الحال في الدول الريعية. حيث أن نموتطورالصادرات يرتبط بقدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية والحصول على أكبر حصة ممكنة منها، سواء من خلال تنويعها أو تخفيض كلفتها بهدف المنافسة السعرية (التنافسية السعرية) أو رفع درجة التكنولوجيا والسلع المبتكرة ذات النوعية الجيدة(التنافسية النوعية والتكنولوجية).

فالدولة تكون تنافسية إذا إستطاعت أن تجمع بين مختلف أنواع التنافسية، لأن ذلك سيعزز من مكانتها في الأسواق العالمية من خلال التنافس بالتكلفة والأسعار والتكنولوجيا، حتى لا تبقى ممددة بإعتمادها على نوع واحد من التنافسية، ومثال ذلك تنافسية الدول المتقدمة "المرتفعة" كون هذه الدول المحتكرة للتكنولوجيا ، بالأضافة الى إعتمادها على تنافسية السعر والتكلفة، خاصةً إذا تعلق الأمر بالمنافسة بين الدول المتقدمة فيما بينها.

يعدّ تحسين التنافسية الهدف من النشاط الأقتصادي الذي يقود الى تحقيق الرفاهية الأقتصادية ، والذي يتحدد على أساس حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي . حيث يقال عن إقتصاد دولة ما أنه تنافسي إذا كان هذا المؤشر في إرتفاع مستمر من سنة الى أخرى، كما ينبغي أن يكون "وهو الأهم"مرتفعاً مقارنة بباقي الدول الأخرى أو بالدول المرجعية التي غالباً ما تكون الدول المتقدمة أو تلك التي يشهد إقتصاداتها معدلات نمو مرتفعة .

- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من كون التنافسية تحظى بإهتمام جميع بلدان العالم،لأنها تعبرعن قدرة تلك البلدان على تحقيق فائض في الميزان التجاري و تأمين مستوى معيشي لائق للمواطنين ، حيث أن زيادة القدرة التنافسية لأي بلد تعبرعن نجاح السياسة الأقتصادية في خلق إقتصاد متطورذو قاعدة إنتاجية متينة وهيكل إقتصادي متنوع قادرعلى المنافسة في الأسواق العالمية، وتحقيق الرفاهية الأقتصادية.

- مشكلة البحث: يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الآتي وهو : الى أي مدى استطاعت البلدان العربية من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال صادراتها السلعية وفق المؤشرات المعتمدة في قياس تنافسية الصادرات.

- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن الصادرات السلعية العربية تعاني من ضعف في درجة التنافسية في الأسواق العالمية ، من حيث مؤشري التركز والتنوع ، بسبب فشل السياسات الأقتصادية العربية في خلق اقتصاد متطور و متنوع قادرعلى المنافسة مع الأقتصادات الأخرى سواء النامية منها أم المتطورة .

- هدف البحث: يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث من خلال قياس درجة تنافسية الصادرات السلعية العربية وفق مؤشري التركز والتنوع خلال مدة البحث .

- منهج البحث : للوصول الى هدف البحث يستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن المستند الى البيانات المتوفرة في قياس درجة تنافسية الصادرات السلعية من خلال مؤشري التركز والتنوع .

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 8، العدد 3(2022) ؛ عدد الصفحات (13)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v8n3y2022.pp70-82

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 5 حزيران 2022؛ قُبل في 29 حزيران 2022؛ نُشرت في 26 تموز 2022؛

البريد الإلكتروني للمؤلف : muhsin.ahmad@uhd.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2022 محسن إبراهيم أحمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

- نطاق البحث:

- مكانياً: يغطي البحث جميع البلدان العربية ، بالأضافة الى كل من ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية لغرض المقارنة.

- زمانياً: يغطي البحث المدة (2005-2018) وهي المدة التي تتوفر عنها البيانات المتعلقة بموضوع البحث .

-هيكل البحث: للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيمه الى مبحثين، يتناول المبحث الأول الأطار المفاهيمي لتنافسية الصادرات من خلال دراسة التنافسية في الأدبيات الأقتصادية (أنواعها ومحدداتها ومؤشرات قياسها)، بالأضافة الى تنمية الصادرات (مفهومها ، ومحدداتها، وومبرراتها)، وكذلك دور الصادرات في النمو و التنمية الاقتصادية. بينما يتضمن المبحث الثاني دراسة الصادرات السلعية العربية للمدة (2005-2018) من خلال دراسة (تطورها، وهيكلها، واتجاهاتها، وأخيراًمؤشرات تنافسيتها). وآختتم البحث بعدد من الأستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول
الأطار المفاهيمي لتنافسية الصادرات ودورها في التنمية الأقتصادية

أولاً: التنافسية في الأدبيات الأقتصادية

إن مفهوم التنافسية من المفاهيم الحديثة ، لكنه تكوّن عبر تأريخ طويل من الأفكار والنظريات الأقتصادية في إطار النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادي والتجارة الخارجية . ففي كتاب التنافسية السنوي الذي يصدره المعهد الدولي لتطويرالأدارة (IMD) جاء تحت عنوان " التأريخ الطويل للتنافسية "، أن مفهوم التنافسية هو نتيجة تأريخ طويل من الفكر، والذي يساعدنا على تعريف مختلف مظاهر هذا المفهوم الحديث و المعقد . كما يمكننا أن نركّز خاصة على : النظريات الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية ، النظرية الكينزية، نظريات النمو والتنمية ، وأخيراً نظرية التجارة الدولية . حيث تضمنت كل هذه النظريات مفهوم التنافسية بطريقة ضمنية أو صريحة .(IMD,2005,16)

على الرغم من إستحواذ موضوع القدرة التنافسية على مساحة واسعة من نقاشات السياسيين والأقتصاديين ورجال الأعمال ،الآ أنهم لم يتفقوا على مفهوم ومعنى دقيق لمصطلح القدرة التنافسية ،وذلك نابع من إختلاف الآراء حول إمكانية إيجاد طرق لقياس القدرة التنافسية. حيث أن الأقتصاديين والسياسيين يفكرون دائماً بمصطلح القدرة التنافسية على صعيد الأقتصاد الكلي ،على عكس رجال الأعمال الذين يركزون فقط على الأقتصاد الجزئي (المنشآت والقطاعات) .(الحجرف، 2001 ،40-41) من هذا المنطلق هناك من يميز بين مفهومي التنافس والتنافسية . بحيث تدل التنافسية على قدرة البلد على تصريف منتجاته في الأسواق الدولية ، وبالتالي تحدد دوره ومكانته في التجارة الدولية . إلاّ أن التنافس (المنافسة) هي الشروط التي يتم وفقها الأنتاج والتجارة في داخل البلد المعني،أي التي تصف السوق المعنية . (وديع، 2003، 8)

لذلك يتباين مفهوم التنافسية بين الأدبيات الخاصة بالنظرية الأقتصادية الجزئية وتلك المتعلقة بالنظرية الأقتصادية الكلية، فعلى مستوى الأقتصاد الجزئي تكمن التنافسية في قدرة الشركات على الأستمرار في تحقيق الأرباح وإنتاج المنتجات التي تلبي متطلبات السوق الحرة من حيث الجودة والسعر وغيرها من العوامل والتي تجعل هذه الشركات قادرة على المنافسة والنمو . فكلما إرتفعت القدرة التنافسية لهذه الشركات والمؤسسات ، كلما إرتفعت حصتها في السوق وبالتالي إرتفعت حجم أرباحها . وبالمقابل، فكلما إنخفضت تنافسية المؤسسة والشركة ،إنخفضت حصتها السوقية وبالتالي ينخفض حجم أرباحها، ومع إستمرارهذا الوضع سينتهي بها المطاف الى الخروج من السوق .(حسن و اسماعيل، 2012، 3-4) أما على صعيد الأقتصاد الكلي فإن مفهوم التنافسية محل خلاف بين الأقتصاديين، والذي إنعكس في عملية بلورة السياسات الأقتصادية على الرغم من كونه المحور الرئيسي لتلك السياسات . حيث أن هناك تيار نقدي متشدد ينتقد مفهوم القدرة التنافسية ، فقد ذهب (Paul Krugman 1994) الى أنه من غير الصحيح إجراء مقارنة بين الدولة والمنشأة ، لأن الدولة لاتوجد حدود دنيا لفشلها مثل المنشأة، والتي تخرج من السوق في حالة عدم المحافظة على قدرتها التنافسية. كما بيّن بأنه من الممكن للمنشأة أن تتنافس على حصته في السوق وان نجاح تلك المنشأة سيكون بالضرورة على حساب منشأة أخرى .(حسن ،2012، 4)

لكنه على الرغم من كل ذلك ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أثار مصطلح التنافسية إهتمام المؤسسات الدولية والكثير من الأقتصاديين ، حيث تم إستخراج عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تنافسية الدول ،إضافة الى العديد من التعاريف وذلك لعدم وجود تعريف دقيق ومفهوم محدد للتنافسية .

وفي هذا الأطار يمكن تقسيم تعاريف التنافسية الى ثلاث فئات وكالآتي :

- الفئة الأولى : وهي التي تأخذ في الأعتبار أوضاع التجارة الخارجية فقط، وبالتالي فأن القدرة التنافسية لدولة ما مرتبطة بميزانها التجاري، بحيث يعبّرالفائض في هذا الميزان عن قوة تنافسية الدولة، أما وجود العجز فيه فيعبرعن ضعف تنافسية الدولة .

حيث يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها : قدرة البلد على زيادة حصتها في الأسواق المحلية والأجنبية . أو أنها عبارة عن قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس الى منافسيه في الأسواق العالمية .(وديع ، 2003 ،5)

وقد عرّف المعهد الدولي للتنمية والأدارة (IMD) التنافسية بأنها: قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة بصورة أكبرمن الأقتصادات المنافسة في الأسواق الدولية .(حسن ،2012، 5)

بينما يرى المعهد العربي للتخطيط أن التنافسية تتعلق بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الأقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى في مجال الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والأستثمار الأجنبي المباشر . (وديع ، 2003 ،6-7)

- الفئة الثانية : وهي التي تعرّف التنافسية وفق أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة ، بحيث تضيف هذه الفئة الى توازن الميزان التجاري، القدرة على تحسين المستوى المعيشي، مما يجعلها أكثر قبولاً من الفئة الأولى. حيث يعرّفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنّها(قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقق تحسّناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل). (نوير، 2002، 5) كما يعرّف بأنها قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي إحتياجات الأسواق العالمية ، وتساهم في نفس الوقت على تحقيق إرتفاع في متوسط

نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية والعمل على هذا الأرتفاع و إستمراريته.(محمود و محمود،2010 ،115)

كما تعرّف منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية الدولية بأنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي ".(حمود، 2015، 6)

- الفئة الثالثة : وهذه الفئة تعرّف التنافسية إستناداً الى مستوى المعيشة فقط . أي أنها قدرة البلد على تحقيق مستويات معيشية متزايدة ومطردة ، من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الأقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأجمالي (عبد القادر وعلي ، 2015 ،5)

ويعرّفها المجلس الأوروبي على أنها" القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك إجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الأقتصادية " .(دويس، 2005، 5)

عليه يمكن القول بأن مفهوم التنافسية على مستوى الأقتصاد الوطني يرتكز على عنصرين هما الفائض في الميزان التجاري وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وذلك بزيادة الدخل الحقيقي ، وتحسين التنافسية يعتبر الهدف من النشاط الأقتصادي الذي يقود الى تحقيق الرفاهية الأقتصادية ، والذي يتحدد على أساس حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي . حيث يقال عن إقتصاد دولة ما أنه تنافسي إذا كان هذا المؤشر في إرتفاع مستمر من سنة الى أخرى، كما ينبغي أن يكون "وهو الأهم"مرتفعاً مقارنة بباقي الدول الأخرى أو بالدول المرجعية التي غالباً ما تكون الدول المتقدمة أو تلك التي يشهد إقتصاداتها معدلات نمو مرتفعة .(لزهر و محمد ، 2016، 186-187)

ثانياً: أنواع التنافسية

من خلال دراسة الأدبيات الأقتصادية التي تتناول موضوع التنافسية، يمكن أن نميّز بين عدة أنواع من التنافسية وكالآتي:

1- تنافسية الكلفة أوالسعر: فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير منتجاته الى الأسواق الخارجية بشكل أفضل من البلدان الأخرى ، ويعدّ أثر سعر صرف العملة الوطنية من العوامل المحددة لهذه التنافسية . لذلك فإن الرقابة على الأسعارتحفزعلى التنافسية غير السعرية .(Hatfield, 2012, 1-21)

2- التنافسية غير السعرية : نظراً لأن التنافسية تشمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار ، فإن هناك نوعين آخرين من التنافسية وهما :(الحبيب، 2007، 5)

2-1- التنافسية النوعية : وتشمل بالأضافة الى النوعية والملائمة عنصر الأبتكار، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة ، والأكثرملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق ، يتمكن من تصديرمنتجاته حتى ولو كانت أعلى سعراً من منتجات منافسيه .

2-2- التنافسية التقنية(التكنولوجية): حيث تتنافس المشروعات في صناعات عالية التقانة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ويميز تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الأقتصادي العالمي (WEF2000) بين نوعين آخرين من التنافسية وهما: (ظافر محمد حمود،2015 ،9)

3-التنافسية الكامنة (المستدامة): والتي تركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل ، مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الأبتكارية .

4-التنافسية الظرفية(الجارية): وهي التنافسية التي تركّزعلى التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها .

بناءً على ماسبق تكون الدولة تنافسية إذا إستطاعت أن تجمع بين مختلف أنواع التنافسية السابقة ،لأن ذلك سيعزز من مكانتها في الأسواق العالمية من خلال التنافس بالتكلفة والأسعار والتكنولوجيا ، حتى لا تبقى محددة بإعتمادها على نوع واحد من التنافسية ، ومثال ذلك تنافسية الدول المتقدمة "المرتفعة" كون هذه الدول المحتكرة للتكنولوجيا ، بالأضافة الى إعتمادها على تنافسية السعر والتكلفة ، خاصةً إذا تعلق الأمر بالمنافسة بين الدول المتقدمة فيما بينها.(طهرات، 2007، 3-4) .

ثالثاً: أهمية التنافسية

تكمن أهمية تحقيق درجة عالية من التنافسية في تحقيق النتائج الآتية: (بوشجيرة،19،2015) .

1. خلق المزيد من المؤسسات والوحدات الصناعية والخدمية المحلية، من خلال إتاحة الفرصة لتكوين المؤسسات الأقتصادية وتهيئة الظروف المناسبة لذلك .
2. فتح مجالات العمل للعمالة المحلية وتوظيفها لأدارة وتشغيل هذه الوحدات والمؤسسات.
3. تحسين جودة المنتج المحلي ورفع كفاءة الأدارة وتأهيل العناصر الفنية .
4. تخفيض أسعار السلع والخدمات.
5. تصدير العديد من السلع والخدمات للأسواق الخارجية مما يساهم في تنويع مصادرالدخل وعدم الأعتماد الكلي على مصدر وحيد (بالنسبة للبلدان النفطية).

رابعاً: محددات التنافسية

هناك عدد من العوامل التي تضمن توفير بيئة محلية ملائمة لتوليد الثروة وزيادة القيمة المضافة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بما يضمن تحقيق القدرة التنافسية للدولة . وجاء تقرير المعهد الدولي للتنمية الأدارية (IMD) سنة 2000 ليعكس المحددات الأساسية للتنافسية في إطار تلك العوامل ، وتقسيمها على أربعة محددات رئيسية وهي:(زهية وشافية، 2010 ، 8)

1. كفاءة الأداء الأقتصادي، وتمحور حول أهمية توافر المنافسة المحلية والعالمية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنافسية .
2. كفاءة الحكومة، وهذا مايتطلب الحد من تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي ، فضلاً عن تحقيق الأستقرار في السياسات الأقتصادية الكلية ، وضمان مرونة التكيف والأستجابة للمتغيرات المالية .
3. كفاءة بيئة الأعمال، والتي تقوم على توفير قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم، بالأضافة الى توفير العمالة ذات الأنتاجية المرتفعة .

4. توافر البنية الأساسية، وتشمل البنية المتطورة متضمنة التكنولوجيا والمعلومات والأستثمارفي البحث والتطوير، والعناصر البشرية الماهرة والقادرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة .

خامساً: مؤشرات قياس القدرة التنافسية

هناك عدد من المؤشرات التي تستخدم من قبل الدول والهيئات الدولية في قياس القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية ، وفيما يأتي عرض لبعض من هذه المؤشرات :

1- مؤشر تنويع المنتجات حسب المهارات وكثافة التكنولوجيا : حيث يمكن القول بأن هذا المؤشر هو الذي يستخلص منه درجة إعتماد الدولة في تجارتها الخارجية على التكنولوجيا المتطورة والمهارة العالية ، حيث إرتفاع قيمة صادرات الدولة من هذه المنتجات يعني إمتلاكها لتنافسية خارج السعر(غيرالسعرية)، وكلما تراجعت هذه القيمة تراجعت التنافسية خارج السعر للدولة .(لزهر و محمد ،2016، 194)

2- مؤشر صافي الصادرات (التخصص): *The Net Export Index(NIE)*

هذا المؤشر يبين الميزة النسبية ، والذي يعتمد على الميزان التجاري العام للبلد. حيث أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (1- و 1+) . فإذا كانت مساوية (1+) فإنها تشير الى أن الصادرات تفوق الأستيرادات ، وأن البلد مصدر صافي "أي يصدر أكثر مما يستورد" ، وبالعكس إذا كانت قيمة المؤشر مساوية (1-) فإنها تشير الى الاستيرادات تفوق الصادرات ، وأن البلد مستورد صافي" أي يستورد أكثر مما يصدر" ولا يحقق الأكتفاء الذاتي من المنتج المعين .

ويحتسب المؤشر وفق الصيغة الآتية: (Erkan & Saricoban 2014,121)

$$NEI = (Xij - Mij) / (Xij + Mij)$$

حيث أن: *NEI* يعبر عن مؤشر صافي الصادرات (التخصص)

Xij يعبر عن صادرات البلد *j* من المنتج *i* .

Mij يعبر عن إستيرادات البلد *j* من المنتج *i* .

3- مؤشر التنوع : *Diversity Index*

ويعدّ من المؤشرات المهمة خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية ، والتي تعتمد في صادراتها على عدد محدود من المنتجات، بحيث أن عدم إستقرار أو تذبذب أسعار تلك المنتجات يعرّض إقتصادات تلك البلدان الى صدمات مستمرة . لهذا السبب ، فإن تنويع الصادرات يعدّ من مستلزمات التنمية المستدامة ويرفع من تنافسية صادرات تلك البلدان. وتتراوح قيمة المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما إقتربت قيمة المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى . ان إقترابها من الواحد يعني التقارب من الهيكل العالمي للصادرات. ويحتسب المؤشر وفق الصيغة الآتية : (Sargsyan , 2018, 7)

$$DXj = \sum \left| hij - hi \right| / 2$$

حيث أن :

DXj يعبر عن مؤشر التنويع .

hij يعبر عن حصة المنتج *i* من إجمالي صادرات البلد *j* .

hi يعبر عن حصة المنتج *i* من إجمالي صادرات العالم .

4- مؤشر التركز *Concentration Index*

ويسمّى أيضاً مؤشر هيرشمان- هيرفندال *Hirshman Herfindahl Index*

يقيس هذا المؤشر مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية . وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (0 و1) ، حيث تشير القيم الدنيا للمؤشر(القريبة من الصفر) الى درجات تركز أقل والتي تشير الى حالة الدول ذات التنوع الكبير في الصادرات ، بينما تشير القيم الأعلى للمؤشر(القريبة من الواحد) الى درجات تركز أكبر والتي تشير الى الدول التي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع . ويحتسب المؤشر وفق الصيغة الآتية : (حسن و إسماعيل،2012، 21)

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum \left(x_{ij} / X_j \right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث تعني (x_{ij}) صادرات الدولة (j) من السلعة (i)

و(X_j) الصادرات الكلية للدولة (j)، n عدد السلع الاجمالية

5- مؤشر كفاءة التجارة *Trade Performance Index*

وهو مؤشر مركب يرتكز إحتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية ، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات ، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة ، وتنوع أسواق التصدير العالمية . ويؤدي إحتساب مؤشر كفاءة التجارة الى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة ، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة ، وذلك بالنسبة ل 14 مجموعة سلعية رئيسية .(صندوق النقد العربي، 2016، 231)

سادساً: دور الصادرات في التنمية الأقتصادية

1- مفهوم الصادرات :

يمكن القول بأن جميع دول العالم ، مهما كان حجم مواردها وإمكانياتها، بحاجة الى الدخول في عملية التبادل التجاري فيما بينها ، عن طريق تصدير جزء من منتجاتها الفائضة عن حاجتها المحلية الى الأسواق الخارجية ، وبالمقابل إستيراد كل ما تحتاج اليه من المنتجات التي تعجز عن أنتاجها محلياً. لذلك يعدّ قطاع التصدير من القطاعات الرائدة والتي تعتمد عليها الدول لتحقيق ميزان تجاري إيجابي وبالتالي تحقيق وإستدامة عملية التنمية والتطورالأقتصادي .

عليه بالأمكان تعريف الصادرات بأنها المحرك الرئيس للنمو الأقتصادي متمثلة بسلع تتم شحنها وتقديمها الى بلد آخر ليتم بيعها أو تداولها ونقلها للأجانب .(عليمات، 2018, 363) أو أنها عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها الى الخارج .(آمال و صفية، 2020، 41) وكذلك يعرّف الصادرات بالمعنى الضيّق بأنها تمثل قيمة ما يتم بيعه من السلع الى بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة .(عبد الرحمن ، 2018، 110)

أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل مايتم تصديره من سلع وخدمات ورؤوس أموال الى بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتدخل في الجانب الدائن في حسابات ميزان المدفوعات للدولة .(عبد الرحمن، 2018، 110).

2- محددات الصادرات

يتحدد حجم الصادرات لأية دولة وفي أي وقت بثلاث محددات وهي كالآتي :(آمال و صفية، 2020، 42)

2-1- الطلب العالمي(الخارجي): فالطلب العالمي على منتجات أية دولة من العوامل الرئيسية المحددة لصادرات تلك الدولة، فإذا إرتفع حجم الطلب على منتجات تلك الدولة في الأسواق الخارجية ، إرتفع حجم صادراتها من تلك المنتجات – شرط توفر العوامل الأخرى- ، أما إذا إنخفض حجم الطلب الخارجي على منتجاتها ، إنخفض أيضاً حجم صادراتها.

2-2- حجم الطاقات الأنتاجية المتاحة ومرونة في الجهاز الأنتاجي: فإذا كان الأقتصاد لم يصل بعد حالة الأستخدام (التشغيل) الكامل وهناك طاقات متاحة وأن الجهاز الأنتاجي مرن نسبياً، فإن أي إرتفاع في الطلب الخارجي سوف يترجم الى زيادة حجم تشغيل عوامل الأنتاج وبالتالي إرتفاع حجم الأنتاج والذي يؤدي الى نمو وإرتفاع حجم الصادرات. أما إذا كان الأقتصاد قد وصل الى حالة التشغيل الكامل وأنه لايمتلك طاقات متاحة ، فإن الجهاز الأنتاجي لايتمكن من الأستجابة للطلب الخارجي بعد ولا يترتب عليه إرتفاع في حجم الصادرات .

2-3- تنافسية المنتجات المصدرة: إن التنافسية تتمثل في قدرة إقتصاد ما على بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية ، حيث تعتمد درجة تنافسية الصادرات على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ، ونوعية وجودة المنتجات وأوقات التسليم ، والسياسات التجارية والمالية .....والخ.

3- دور الصادرات في التنمية الأقتصادية

3-1- توسيع القاعدة الأقتصادية (محرك للأنتاج المحلي): من المعروف أن ضيق السوق المحلي هو أحد أسباب التخلف لكونه يعرقل التوسع في النشاط الأقتصادي ، لذلك فإن الأسواق الخارجية تمثل مجالاً لتصريف المزيد من الأنتاج المحلي ، وبالتالي فإنها تعدّ عاملاً أساسياً في توسيع القاعدة الأقتصادية للبلد . حيث تؤدي تنمية الصادرات الى فتح مجالات جديدة للأنتاج الذي يخصص كلياً أو جزئياً لمقابلة الطلب الخارجي وما ينتج عنه من الحصول على المزيد من العملات الأجنبية وبالتالي زيادة الدخل القومي وتوفير المزيد من فرص العمل والتقليل من حدة البطالة . (محمد، 2015-2016، 4).

3-2- بناء الطاقات الأنتاجية : تسهم الصادرات في توفير رؤوس الأموال الأنتاجية (من آلات ومعدات ومكائن إنتاجية) بالأضافة الى المنتجات نصف المصنعة التي تستعمل في إقامة المشروعات ، مما يترتب عليها بناء وتوسيع الطاقات الأنتاجية للبلد. (خلف،2004، 353-358)

3-3- تحقيق الأستقرار الأقتصادي (التنويع الأقتصادي): أن أغلب البلدان النامية تعتمد إعتماداً كبيراً في صادراتها مواد خام طبيعية -كالنفط الخام – أو المنتجات الزراعية . وبما أن الطلب العالمي على هذه المنتجات يتميز عموماً بالتقلب ، فإن الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع والمنتجات تعاني دائماً من تقلب كبير في حصيلتها من النقد الأجنبي مما ينعكس سلباً على إستقرارها الأقتصادي . وأن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن في قدرة تلك البلدان على تنويع منتجاتها وبالتالي تنويع صادراتها وتقليل حدة الأعتماد على سلعة أو سلعتين من هذا النوع من المنتجات ، وما يترتب على ذلك من تحقيق الأستقرار الأقتصادي .(دحو، 2016/2015، 27).

3-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : صاحب زيادة إستيرادات البلدان النامية بمعدل أكبر من زيادة صادراتها ظهور عجز في موازين مدفوعاتها ، مما أدى الى إضعاف مركز العملات المحلية من حيث قابليتها للتحويل الى العملات الأجنبية . لذلك فإن إعادة التوازن الى موازين المدفوعات ورفع قيمة العملات المحلية لتلك البلدان لا تتم الاّ من خلال تنمية الصادرات ، خصوصاً أنه من الصعب تخفيض حجم الأستيرادات كوسيلة لمعالجة ذلك العجز في موازين مدفوعات تلك البلدان . .(دحو، 2016/2015، 29).

المبحث الثاني

تحليل القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية للمدة (2005-2018)

أولاً: تطور الصادرات العربية

يعدّ تطورالصادرات من المؤشرات الرئيسية للحكم على قوة وتطور إقتصاد أي بلد، لأن تطور وإرتفاع الصادرات يدل على قوة وتطور النشاط الأقتصادي والأنتاجي ، والذي يؤشر سلامة النظام الأقتصادي والأدارة الأقتصادية وإستغلال الموارد الأقتصادية بشكل جيد، وخصوصاً إذا تميّز هيكل الصادرات بالتنوع وعدم الأقتصار على منتج معين أوعدد محدود من المنتجات كما هو الحال في الدول الريعية.

حيث يلاحظ من الجدول(1) بأن حجم الصادرات السلعية العربية بلغ (569) مليار دولار وبنسبة (5.5%) من حجم الصادرات العالمية سنة 2005 ، وأن هذا الحجم بدأ بالأرتفاع منذ سنة 2006 وآستمر على هذا النحو حتى بلغ (1067.8) مليار دولار سنة 2008 مما يشكل (6.7%) من حجم الصادرات العالمية وبمعدل نمو سنوي (13.6%) مقارنة بسنة 2007 . ويعزى هذا الأرتفاع الى إرتفاع أسعار النفط في سوق النفط الدولية ، حيث إرتفع سعر البرميل من(61.08) دولار سنة 2006 الى (94.45) دولار سنة 2008 ، (OPEC,2006&2008,20,21) بآعتبار أن صادرات الدول العربية النفطية - والتي تشكل الصادرات النفطية النسبة العظمى منها - تمثل (87%) من إجمالي الصادرات السلعية العربية لسنة 2008 .(من إحتساب الباحث إستنادا الى : التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 ،393)

الجدول (1)
تطور حجم الصادرات العربية ونسبتها الى حجم الصادرات العالمية للمدة (2005-2018)
(مليار دولار)

البيان / السنوات	الصادرات العربية (1)	الصادرات العالمية (2)	نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية (1)/(2) %	معدل النمو السنوي %
2005	569	10434	5.5	-
2006	692.5	12100.8	5.7	3.6
2007	807.4	13768.1	5.9	3.5
2008	1067.8	15962.8	6.7	13.6
2009	735.7	12531	5.9	(11.9)
2010	911.8	15254	6.0	1.7
2011	1197.7	18291	6.5	8.3
2012	1321.9	18404	7.2	10.8
2013	1311.1	18784	7.0	(2.8)
2014	1250.2	18935	6.6	(5.7)
2015	862	16482	5.2	(21.2)
2016	798	16843.3	4.7	(9.6)
2017	956.4	17730	5.4	14.9
2018	1095.4	19180.6	5.7	5.6
متوسط المدة (2005-2018)	969. 8	16050.0	6.0	0.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى : صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي، للسنوات (2005-2018) .

والملاحظ أن الصادرات السلعية العربية شهدت إنخفاضاً كبيراً منذ سنة 2009 ، حيث بلغت (735.7) مليار دولار لتنخفض نسبتها من الصادرات العالمية أيضاً الى (5.9%) وبمعدل نموسنوي سلبي بلغ (11.9%-) سنة 2009 . وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت سنة 2008 وآشدت آثارها السلبية على الأقتصاد العالمي سنة 2009 ، والتي أدت الى ركود الأقتصاد العالمي بحيث إنخفضت الصادرات العالمية أيضاً الى (12531) مليار دولار هي أدنى مستوى لها خلال مدة البحث ، وآنخفضت نتيجة لذلك أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية ليبلغ متوسط سعر البرميل (61.06) دولارا في تلك السنة .(OPEC,2009,19) بعدها ومنذ سنة 2010 بدأت الصادرات السلعية العربية والعالمية معاً بالأرتفاع مرةً أخرى بعد إنتهاء تلك الأزمة المالية ، وآستمرت على هذا النحو حتى بلغت (1321.9) مليار دولارسنة 2012 وهي أقصى حد لها خلال مدة البحث ، حيث شكلت (7.2%) من الصادرات العالمية والتي تعتبر أعلى نسبة مساهمة خلال مدة البحث أيضاً. كل ذلك بسبب إنتعاش الأقتصاد العالمي والذي إنعكس على إرتفاع الطلب على النفط الخام في سوق النفط الدولية ، حيث إرتفع سعر البرميل الى (109.45) دولار وهو أعلى سعر للبرميل خلال مدة البحث. (OPEC,2012,26) لكن الملاحظ أن الصادرات السلعية العربية إتجهت نحو الأنخفاض مرةً أخرى وآستمرت في هذا الأتجاه حتى وصلت الى (798) مليار دولار سنة 2016 مسجلة أدنى نسبة مساهمة في الصادرات العالمية والبالغة (4.7%) و يعزى هذا الأنخفاض أيضاً الى إنخفاض صادرات الدول النفطية العربية والناجمة عن إنخفاض الطلب على السلعة الرئيسية المصدرة وهي النفط ، حيث وصل سعر البرميل الى (40.76) دولار والذي يعد أدنى سعر مسجل خلال مدة البحث. (OPEC,2017,14) بعدها وبسبب الانتعاش في سوق النفط الدولية وإرتفاع الطلب على النفط ، ووصول سعر البرميل الى (69.78) دولار، بدأت الصادرات السلعية العربية أيضاً بالأرتفاع مرةً أخرى الى أن وصلت الى (1095.4) مليار دولارسنة 2018، وبنسبة مساهمة (5.7%) من الصادرات العالمية .

عموماً فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية في الصادرات السلعية العالمية (6.0%) خلال مدة البحث (2005-2018) .

الشكل (1)
نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية للمدة (2005-2018)

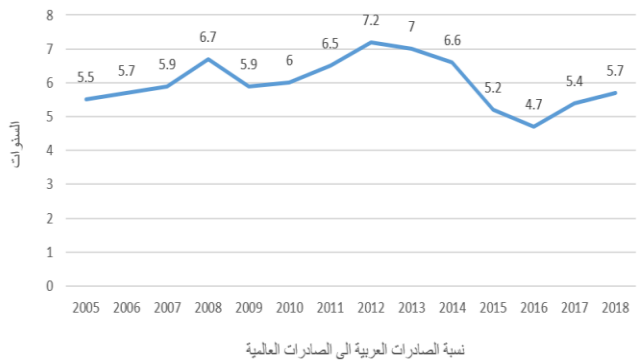

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (1)

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات العربية

يعد التنويع الاقتصادي من المؤشرات الأساسية للحكم على سلامة ومتانة الوضع الأقتصادي لأي بلد سواء من حيث الأنتاج أو التصدير . حيث يعرّف بأنه (عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل ، أو أنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الأجمالي . كما يعرّفه آخرون بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الأجمالي وفي الأيرادات الحكومية ، وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الأقتصادي).(أحمد ، 2020، 225) حيث أن إرتفاع درجة التنويع الأقتصادي يجنب البلد التعرض للصدمات الداخلية والخارجية ، ويشير الى وجود هيكل إقتصادي متوازن . وبالعكس فإن إنخفاض درجة التنويع الأقتصادي يشير الى إختلال وتشوه الهيكل الأقتصادي ، وسيطرة قطاع واحد على بقية القطاعات الأقتصادية من حيث الأنتاج والتصدير. وهذا الأمر يجعل الأقتصاد رهينة التقلبات في سوق هذا القطاع. من هذا المنطلق ومن خلال الجدول (2) يمكن التعرف على درجة التنويع في هيكل الصادرات العربية ، ومن خلاله تتبين درجة التنويع في الهيكل الأقتصادي و الأنتاجي لتلك الدول .

حيث يتبين من الجدول (2) بأن الصادرات من الوقود والمعادن تتصدر قائمة الصادرات السلعية العربية ،وتستحوذ على النسبة الأكبر منها والتي تتراوح بين (78.0%) كأعلى نسبة مساهمة سنة 2008 ، و(58.7%) كأدنى نسبة مساهمة سنة 2016 ، بحيث يكون متوسط نسبة مساهمة الوقود والمعادن من إجمالي الصادرات السلعية العربية (70.7%) خلال مدة البحث (2005-2018) وهي نسبة مرتفعة جداً ، وتؤشر بأن هناك إختلالاً كبيراً في الهيكل السلعي للصادرات العربية . وأن سبب ذلك هو هيمنة الصادرات السلعية للدول النفطية العربية على الهيكل السلعي للصادرات العربية ، كون تلك الدول تنتج وتصدر النفط الخام وهي من السلع الأستراتيجية، وبسبب غياب وضعف الصناعات النفطية وعدم تحويل هذه المادة الخام الى منتجات من خلال عمليات التكرير والتصنيع ، فأنها تصدر الى الأسواق الدولية وتسجل في بند الوقود والمعادن وليس لها تأثير يذكر في بند السلع الصناعية المصدرة، وذلك لعدم تحويلها الى منتجات وسلع صناعية . ولهذا السبب يلاحظ بأن السنوات التي تسجل فيها صادرات الوقود والمعادن نسب مرتفعة هي تلك التي شهدت إرتفاع أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية ، والسنوات التي تنخفض فيها تلك النسبة هي السنوات التي إنخفضت فيها أسعار النفط الخام .

وكذلك يلاحظ من نفس الجدول (2) بان صادرات السلع الصناعية (المصنوعات) تأتي بالمرتبة الثانية من إجمالي الصادرات السلعية العربية لجميع السنوات ، حيث تراوحت بين (11.6%) كأدنى نسبة في سنة 2005 و(30.7%) كأعلى نسبة مساهمة سنة 2016، بحيث بلغ متوسط نسبة مسساهمتها خلال مدة البحث (20.3%) . والجدير بالذكر هو أن نسبة مساهمة السلع الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية العربية ترتبط بنسبة مساهمة الوقود والمعادن إرتفاعاً وإنخفاضاً عدا سنتي 2006 و2010 ، فكلما إرتفعت نسبة مساهمة الوقود والمعادن كلما إنخفضت نسبة مساهمة المصنوعات والعكس بالعكس.

وتأتي مساهمة السلع الزراعية بالمرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية العربية ، حيث تتراوح بين (2.8%) كأدنى نسبة في السنتين 2005و2006 ،و(7.8%) كأعلى نسبة مساهمة سنة 2016 . بحيث بلغ متوسط نسبة مسساهمتها خلال مدة البحث (4.6%) . ثم تأتي سلع غير مصنفة بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط نسبة مساهمة (4.1%) خلال مدة البحث .

أما على مستوى السلع الصناعية (المصنوعات)، فيلاحظ بأن المواد الكيمياوية تأتي بالمرتبة الأولى وبمتوسط نسبة مساهمة (7.3%) من إجمالي صادرات السلع الصناعية العربية خلال مدة البحث ، لتأتي صادرات الآلات ومعدات النقل بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة (4.6%) من إجمالي صادرات السلع الصناعية العربية خلال نفس المدة ، ثم تحتل كل من صادرات المصنوعات الأساسية و مصنوعات متنوعة أخرى المرتبتين الثالثة والرابعة من إجمالي الصادرات السلعية العربية وبواقع (4.3%) و(4.1%) لكل منها على التوالي خلال مدة البحث (2005-2018) .

الجدول(2)
الهيكل السلعي للصادرات العربية للمدة (2005-2018)
(%)

السلع المصدرة / السنوات	السلع الزراعية	الوقود والمعادن	المصنوعات					سلع غير مصنفة	الأجمالي
			المواد الكيمياوية	مصنوعات أساسية	الآلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة أخرى	إجمالي المصنوعات		
2005	2.8	77.4	3.9	2.2	2.8	2.7	11.6	8.1	100
2006	2.8	77.8	3.8	2.2	3.0	3.3	12.4	7.1	100
2007	3.0	76.9	4.1	2.4	3.5	3.5	13.4	6.7	100
2008	2.9	78.0	3.7	3.0	3.2	2.5	12.5	6.6	100
2009	3.1	70.8	4.4	4.3	4.5	3.2	16.4	4.8	100
2010	3.8	71.9	6.0	4.9	5.3	3.2	19.5	4.8	100
2011	3.7	73.6	6.1	4.9	4.7	2.4	18.0	4.6	100
2012	4.9	76.5	6.0	3.8	3.1	3.0	15.9	2.7	100
2013	5.2	73.7	7.8	5.8	3.5	2.6	19.8	1.7	100
2014	4.9	69.6	13.8	4.3	4.5	2.4	25.1	0.4	100
2015	4.7	62.2	12.4	4.8	5.6	6.4	29.2	4.0	100
2016	7.8	58.7	10.8	5.8	7.1	7.0	30.7	2.4	100
2017	7.7	59.2	9.8	5.9	6.9	7.9	30.5	2.3	100
2018	7.1	63.4	9.3	5.8	6.9	6.8	28.8	1.0	100
متوسط المدة 2005-2018	4.6	70.7	7.3	4.3	4.6	4.1	20.3	4.1	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى : صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي، للسنوات (2005-2018) .

مما سبق يمكن القول بأن الهيكل السلعي للصادرات العربية ذو طابع أحادي وغير منوع أي أنه هيكل مختل ، وأن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى عدا قطاع الطاقة والمعادن لا تتناسب مع الأمكانات المتاحة في البلدان العربية ، وعلى الأخص بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يمتلك جميع المقومات اللازمة لتطويره ورفع نسبة مساهمته في الناتج وبالتالي في إجمالي الصادرات .

الشكل(2)
الهيكل السلعي للصادرات العربية للمدة (2005-2018)

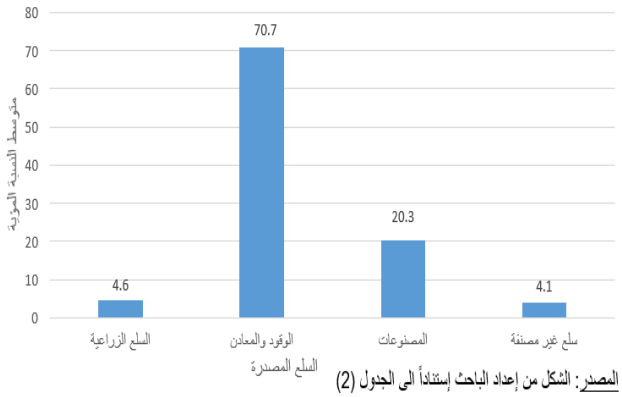

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (2)

ثالثاً: إتجاه الصادرات العربية (التوزيع الجغرافي للصادرات العربية)

يعدّ الحفاظ على نوع من التوازن الجغرافي في التعاملات التجارية الخارجية وتنويع الشركاء التجاريين أمراً ضرورياً وذلك تجنباً للصدمات الخارجية و التقليل من آثارها السلبية على الأقتصاد ، وذلك في حالة تعرض أحد الشركاء التجاريين أو التكتلات الآقتصادية أو المناطق التي يتم التعامل التجاري معها ، أو حتى في حالة نشوء توتر أو نزاع مع هؤلاء الشركاء التجاريين . حيث أن التوازن الجغرافي في التعاملات التجارية الخارجية يخلق نوع من المرونة في التعامل، ويمنح قوة تفاوضية ويمنع في نفس الوقت الوقوع في فخ الشروط المجحفة لأي طرف من هؤلاء الأطراف، ويحافظ على إنسيابية وإستمرارية حركة التجارة الخارجية وتدفق الأيرادات الخارجية للبلد، والحفاظ على حالة التوازن في الميزانين التجاري والمدفوعات معاً .

الجدول(3)
إتجاه الصادرات العربية للمدة (2005-2018)

(%)

الدول / السنوات	الدول العربية	الأتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول الأسيوية				باقي دول العالم	العالم
				اليابان	الصين	باقي دول آسيا	الأجمالي		
2005	8.5	17.1	8.8	9.8	3.4	14.3	27.5	38.2	100
2006	8.5	19.2	9.2	11.3	4.0	15.9	31.2	31.9	100
2007	8.8	17.8	10.3	11.6	5.4	17.5	34.5	28.5	100
2008	9.3	17.1	10.4	12.5	6.6	17.6	36.8	26.4	100
2009	11.9	15.8	8.7	12.8	6.7	20.8	40.3	23.3	100
2010	10.8	15.3	1.1	10.1	8.1	24.3	42.5	30.3	100
2011	8.1	12.1	1.1	9.4	8.3	21.1	38.8	39.9	100
2012	8.5	13.4	8.1	10.4	8.6	23.6	42.6	27.4	100
2013	8.9	13.3	6,8	10.6	8.2	27.6	46.4	24.6	100
2014	9.7	11.0	6.4	10.8	8.7	17.8	37.3	35.8	100
2015	12.0	12.5	4.9	8.5	10.1	19.1	37.7	32.9	100
2016	12.8	12.6	4.8	6.5	10.0	19.2	35.7	34.1	100
2017	12.0	11.6	4.6	6.5	10.1	17.1	33.7	38.1	100
2018	10.4	15.7	5.6	8.3	12.7	32.9	53.9	14.5	100
متوسط المدة 2005-2018	10.0	14.6	6.5	9.9	7.9	20.6	38.4	30.4	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى : صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي، للسنوات (2005-2018).

عند ملاحظة الجدول(3) يتبين بأن الدول الآسيوية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية العربية ، حيث بلغ متوسط نسبتها (38.4%) خلال مدة البحث ، وأن متوسط نسبة اليابان منها تبلغ (9.9%) ، تأتي بعدها الصين وبمتوسط نسبة (7.9%) . ومما تجدر الأشارة اليه هو أن الصين وإن كانت تحتل المركز الثاني كمتوسط خلال مدة البحث ، الآ أنها بدأت تسبق اليابان لتحتل المرتبة الأولى منذ عام 2015، بحيث أصبحت الشريك التجاري الأول للدول العربية من بين الدول الآسيوية . والملاحظ أيضاً أن حصة الدول الآسيوية من الصادرات السلعية العربية شهدت إرتفاعاً كبيراً سنة 2018 لتستحوذ على أكثر من نصف تلك الصادرات وبواقع (53.9%) منها . ولعل سبب ذلك يعود الى إرتفاع سعر النفط في سوق النفط الدولية ليصل سعر البرميل الى (69.8) دولار في تلك السنة، مقارنة مع (52.4) دولار للبرميل سنة 2017 وبنسبة نمو سنوي بلغت (33.1%) ،(OPEC,2017&2018,14,11) بآعتبار أن الدول الآسيوية المستوعبة الأولى لصادرات الدول العربية من النفط ، بالأضافة الى دخول الهند كشريك تجاري قوي مع البلدان العربية ، حيث إرتفعت حصتها من الصادرات السلعية العربية من (4.5%) سنة 2015 الى (9.8%) سنة 2018 وبنسبة نمو (117.7%) .(صندوق النقد العربي، 2019، 156) وتستحوذ بقية الدول الآسيوية مجتمعة على (20.6%) من الصادرات السلعية العربية .

وتأتي باقي دول العالم مجتمعة بالمرتبة الثانية وتستحوذ على (30.4%) من إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال مدة البحث . والملاحظ أن حصة هذه الدول من الصادرات السلعية العربية شهدت إنخفاضاً كبيراً سنة 2018 بحيث وصلت الى (14.5%) بعد أن كانت (38.1%) سنة 2017 ، وتنسبة إنخفاض سنوي بلغت (61.9%) ، وذلك بسبب إرتفاع حصة الدول الآسيوية ودول الأتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات السلعية العربية نتيجة إرتفاع سعر النفط الخام .

ومن الجدول (3) نفسه يلاحظ بأن دول الأتحاد الأوروبي تستحوذ على المرتبة الثالثة وبمتوسط نسبة (14.6%) خلال مدة البحث ، حيث تشكل الصادرات السلعية لدول المغرب العربي ما يقارب (60%) من إجمالي الصادرات العربية الى تلك الدول للمدة (2010-2016)، وخصوصاً صادرات كل من تونس وبنسبة (77.9%)، وليبيا بنسبة (75.6%) ، والجزائر بنسبة (64.7%) ، والمغرب (62.4%) ، وموريتانيا (23.5%).(إسماعيل و محمود ، 2018، 4)

وتأتي الدول العربية بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة (10%) وهي تمثل التجارة البينية لتلك الدول . وتعدّ هذه النسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية لتلك الدول ، وهي تؤشركون الأسواق العربية أقل أهمية بالنسبة للصادرات السلعية للدول العربية نفسها ، بمعنى أن الصادرات السلعية العربية الى الأسواق العربية أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية ، ولعلّ السبب يرجع للتماثل والتشابه في السلع المنتجة من قبل تلك الدول ، وأن نسبة وزن النفط في التجارة العربية البينية هي أقل منه في التجارة السلعية الأجمالية . وهذا يعني أن النمو في التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة – ولو كان محدوداً – نجم جزئياً عن نمو التجارة غير النفطية، بدليل أن إرتفاع سعر النفط سنة 2018 ساهم في إرتفاع الصادرات العربية الى كل من جميع البلدان الآسيوية ودول الأتحاد الأوروتي والولايات المتحدة الأمريكية ، الآ أن حصة الصادرات العربية البينية إنخفضت الى (10.4%) في تلك السنة .

وأخيراً تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الخامس والأخير من حيث إستحواذها على الصادرات السلعية العربية وبمتوسط نسبة (6.5%) خلال مدة البحث ، حيث تركز معظم مصادر تلك الصادرات من كل من كل الأردن وبنسبة (10.5%) من إجمالي الصادرات ، والسعودية بنسبة (6.8%) ، والكويت بنسبة (5.5%) ، والعراق بنسبة(5.2%) ، وقطر تنسبة (4.6%) لمدة (2010-2016) . (إسماعيل محمود ، 2018، 4)

الشكل (3)
إتجاه الصادرات العربية للمدة (2005-2018)

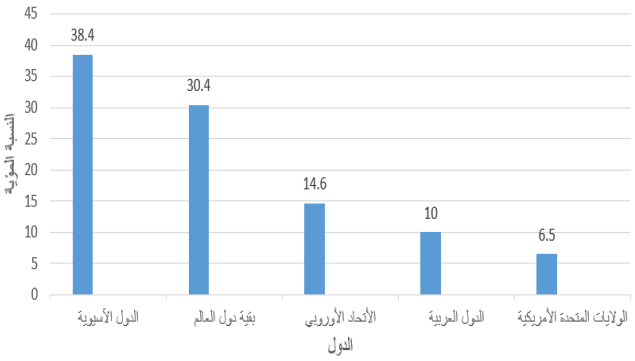

المصدر : الشكل من إعداد الباحث إستنادا الى الجدول (3)

رابعاً: مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية

ساهم وجود نظام تجاري دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة في زيادة حدة التنافس العالمي ، وأصبحت التنافسية مؤشراً للقوة الأقتصادية ومدخلاً لقدرة الدول على البقاء داخلياً وخارجياً، حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق المحلي الى رحابة السوق العالمي . ولقياس القدرة التنافسية للبلدان العربية على مستوى صادراتها السلعية ، فقد تم إستخدام مؤشرين من مؤشرات قياس القدرة التنافسية للصادرات وذلك في ضوء البيانات المتاحة لأجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات السلعية العربية خلال مدة البحث وهما مؤشري التركز والتنوع وكالآتي :

1- مؤشر التركز: *Concentration Index*

تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (0 و1) ، حيث تشير القيم الدنيا للمؤشر(القريبة من الصفر) الى درجات تركز أقل والتي تشير الى حالة الدول ذات التنوع الكبير في الصادرات، بينما تشير القيم الأعلى للمؤشر(القريبة من الواحد) الى درجات تركز أكبر والتي تشير الى الدول التي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع .

وعند ملاحظة الجدول (4) يتبين بأن قيمة مؤشر التركز للتنافسية تشير الى ضعف تنافسية الصادرات السلعية العربية للمدة (2005-2018) ، حيث يتذبذب قيمته إنخفاضاً و إرتفاعاً بين أعلى قيمة له سنة 2006 والبالغة (0.537) و أدنى قيمة له والبالغة (0.373) وذلك سنة 2018 . أما خلال مدة البحث فقد بلغت قيمته (0.445) كمتوسط لتلك المدة للدول العربية مجتمعة ً. وعند مقارنة قيمة هذا المؤشر مع قيمته بالنسبة للدول النامية الآسيوية الثلاثة "ماليزيا والتي بلغت (0.180)، وسنغافورة (0.253)، و كوريا الجنوبية (0.166)، وبمتوسط قيمة (0.199) لهذه الدول الثلاث فإنها تعدّ مرتفعة. وكذلك عند مقارنتها مع قيمة مؤشر التركز بالنسبة لدول العالم والتي بلغت (0.075) لنفس المدة فإنها تعدّ مرتفعة جداً ، وحتى عند مقارنتها مع الدول النامية والتي بلغت (0.090) سنة 2018 فإنها تعدّ أيضاً مرتفعة جداً (صندوق النقد العربي، 2020 ، 164) . مما تؤشر ضعف القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية ، وتشير بشكل واضح الى أن الدول العربية تتسم بوجود تركز سلعي في صادراتها بشكل عام ، وإن كان هناك تفاوت في قيمة هذا المؤشر بين دولة وأخرى . حيث يلاحظ بأن لبنان سجلت أدنى معدل درجة تركزخلال مدة البحث والبالغة (0.117) ، تليها كل من تونس والأردن والمغرب وفلسطين ومصر وبدرجات تركز (0.157) و(0.161) و(0.163) و(0.177) و(0.193) لكل منها على التوالي ، وهي بطبيعة الحال من الدول العربية غير النفطية .

ومن حيث الدول التي سجلت أعلى درجات التركز ، فيلاحظ بأن العراق على رأس قائمة تلك الدول بدرجة تركز (0.959) ، يأتي بعده كل من ليبيا بدرجة تركز (0.766) ثم السعودية بدرجة (0.688) ، فالكويت بدرجة (0.657) ، ثم السودان بدرجة (0.640) ، واليمن بدرجة (0.606) . حيث يتبين بأن الدول الأربع التي سجلت أعلى درجات التركز من بين تلك الدول فإنها من الدول العربية النفطية الكبيرة .

وعند ملاحظة الجدول (4) نفسه يستدل بوضوح بان متوسط درجة التركز للبلدان العربية خلال مدة البحث يرتبط إرتباطاً وثيقاً بدرجات التركز في البلدان النفطية والتي تتميز بإرتفاع درجات التركز، بحيث أن أي تقلب في قيمة صادراتها السلعية الأساسية "وهي النفط بطبيعة الحال " سيؤثر بشكل كبير على قيمة ودرجة مؤشر التركز في الدول العربية مجتمعةً . لذلك يظهر جلياً بأن السنوات التي شهدت صعوداً في أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية تتميز بإرتفاع درجة التركز، بينما يلاحظ بأن السنوات التي شهدت هبوطاً في أسعار النفط الخام إنخفضت فيها درجة التركز . بحيث يمكن القول عموماً بأن هناك علاقة طردية بين سعر النفط في سوق النفط الدولية ومتوسط درجة التركز في البلدان العربية خلال مدة البحث . بدليل أن سعر النفط إرتفع من (90.64) دولار سنة 2005 الى (61.08) دولار سنة 2006(OPEC,2005&2006,29,20) ، إرتفعت معه قيمة مؤشر التركز من (0.470) سنة 2005 الى (0.537) سنة 2006 .كذلك يلاحظ بأن إتجاه سعر النفط نحوالأرتفاع مرةً أخرى و تسجيله (94.45) دولار للبرميل سنة 2008 (OPEC,2008,18)، أدى الى إرتفاع قيمة مؤشر التركز (0.504) . ومع إنخفاض سعر النفط إنخفضت قيمة مؤشر التركز مرةً أخرى لتسجل (0.419) سنة 2010 ، بعدها عاودت قيمة مؤشرالتركز إرتفاعها سنة 2012 ، وبقيت مرتفعةً حتى سنة 2014 ، وذلك بفعل إرتفاع سعر النفط وتخطيه حاجز المائة دولارللبرميل ، حيث وصل سعر البرميل (109.45) و (105.87) دولارفي السنتين 2012 و2013 (OPEC,2012&2013,26,29) ، لتسجل قيمة مؤشر التركز أيضاً إرتفاعاً الى (0.465) و (0.441) بعد أن كانت (0.419) سنة 2010 .

والملاحظ كذلك أنه منذ سنة 2015 وهبوط أسعار النفط في سوق النفط الدولية في تلك السنوات وتسجيلها أدنى مستوياتها خلال مدة البحث وذلك سنة 2016 حيث هبط سعر البرميل الى (40.76) دولار (OPEC,2016,14)، هبطت معها قيمة مؤشر التركز، لتسجل أيضاً أدنى مستوياتها خلال مدة البحث والبالغة (0.393) و(0.413) و(0.398) و(0.373) للسنوات 2015 و2016 و2017 و2018 على التوالي .

الجدول (4)
مؤشرات التركز السلعي للصادرات العربية وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والعالم للمدة(2005-2018)

السنوات / الدول	2005	2006	2007	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط المدة (2005-2018)
الأردن	0.135	0.145	0.151	0.187	0.176	0.164	0.153	0.162	0.159	0.164	0.169	0.170	0.161
الأمارات	0.458	0.451	0.486	0.511	0.435	0.429	0.422	0.322	0.243	0.227	0.244	0.231	0.372
البحرين	0.422	0.787	0.406	0.386	0.341	0.353	0.359	0.382	0.312	0.320	0.326	0.386	0.398
تونس	0.18	0.187	0.173	0.173	0.162	0.157	0.149	0.146	0.141	0.134	0.141	0.137	0.157
الجزائر	0.588	0.606	0.598	0.580	0.523	0.54	0.541	0.490	0.485	0.489	0.480	0.486	0.534
جيبوتي	0.152	0.191	0.431	0.418	0.300	0.239	0.194	0.205	0.206	0.224	0.160	0.185	0.242
السعودية	0.745	0.755	0.743	0.775	0.736	0.756	0.763	0.722	0.529	0.593	0.585	0.557	0.688
السودان	-	0.872	0.632	0.872	0.755	0.534	0.668	0.642	0.494	0.648	0.478	0.440	0.640
سورية	0.367	0.340	0.307	0.321	0.264	-	0.173	0.168	0.154	-	-	0.232	0.258
الصومال	0.567	-	-	0.371	-	0.659	0.616	0.654	0.660	0.448	0.552	-	0.566
العراق	0.952	0.924	0.966	0.970	0.972	0.981	0.978	0.972	0.972	0.937	0.941	0.948	0.959
عمان	0.717	0.749	0.604	0.625	0.458	0.541	0.494	0.600	0.447	0.506	0.395	0.447	0.549
فلسطين	0.167	-	-	-	-	0.182	0.164	-	-	0.185	0.184	0.180	0.177
قطر	0.571	0.562	0.502	0.562	0.486	0.523	0.524	0.524	0.508	0.400	0.502	0.463	0.511
القمر	0.543	0.475	0.548	0.486	0.506	0.542	0.53	-	-	0.683	0.627	0.559	0.550
الكويت	0.632	0.666	0.688	0.702	0.723	0.743	0.719	0.672	0.598	0.627	0.625	0.486	0.657
لبنان	0.102	0.120	0.104	0.105	0.098	0.159	0.117	0.101	0.118	0.113	0.143	0.122	0.117
ليبيا	0.833	0.799	0.839	0.838	0.795	0.821	0.795	0.753	0.640	0.542	0.740	0.794	0.766
مصر	0.237	0.356	0.311	0.212	0.133	0.178	0.161	0.162	0.140	0.154	0.149	0.152	0.195
المغرب	0.157	0.159	0.155	0.181	0.155	0.16	0.156	0.159	0.163	0.175	0.167	0.173	0.163
موريتانيا	0.542	0.740	0.479	0.471	0.484	0.506	0.506	0.447	0.362	0.360	0.367	0.308	0.464
اليمن	0.817	0.852	0.771	0.830	0.721	0.59	0.513	0.548	0.533	0.349	0.374	0.378	0.606
الدول العربية	0.470	0.537	0.495	0.504	0.419	0.465	0.441	0.441	0.393	0.413	0.398	0.373	0.445
ماليزيا	0.186	0.186	0.186	0.155	0.165	0.164	0.172	-	-	0.174	0.192	0.218	0.180
سنغافورة	0.271	0.271	0.246	0.258	0.266	0.246	0.253	-	-	0.240	0.241	0.239	0.253
كوريا الجنوبية	0.156	0.156	0.161	0.159	0.213	0.147	0.148	-	-	0.144	0.178	0.198	0.166
العالم	0.077	-	0.077	0.087	0.075	0.089	0.084	0.078	0.064	0.062	0.063	0.069	0.075

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي، للسنوات (2005-2018).
- بيانات السنتين 2009 و 2011 غير متوفرة .

الشكل (4)
معدل درجة التركز في الدول العربية والعالم وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية
للمدة (2005-2018)

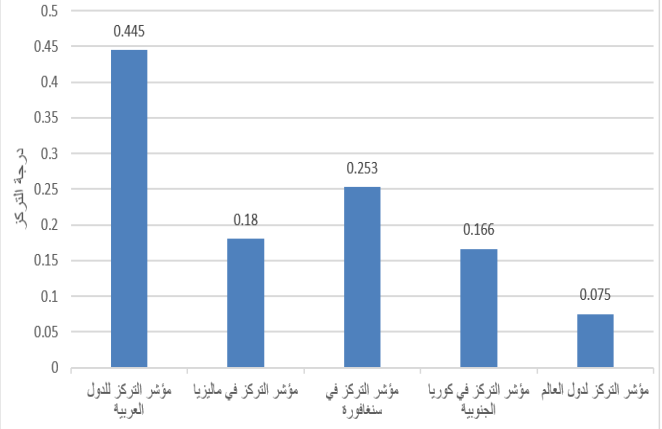

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(4)

الشكل (5)
مؤشر التركز في الدول العربية والعالم و ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية للمدة
(2018-2005)

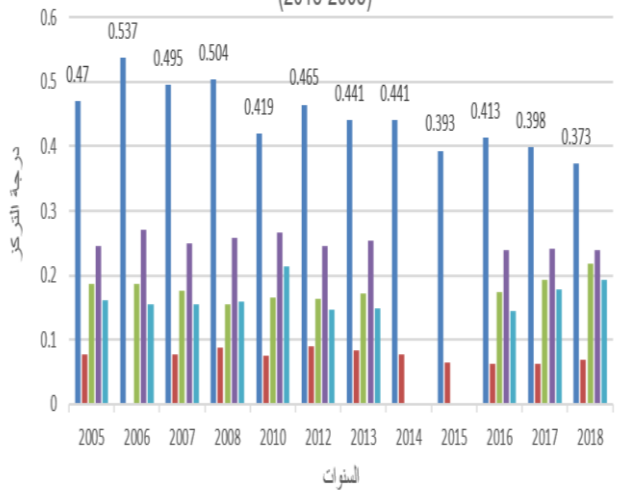

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (4)

2- مؤشر التنوع : *Diversity Index*

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما إقتربت قيمة المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى ، وعندما يصل المؤشر الى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية .

من خلال الجدول (4) يتبين بأن متوسط قيمة مؤشر التنوع للدول العربية بلغت (0.720) خلال مدة البحث (2005-2018) . حيث سجلت سنة 2012 أدنى قيمة لهذا المؤشر والبالغة (0.701) بآعتبارها أفضل السنوات من حيث تنوع الصادرات ، أما أعلاها فقد سجلت سنة 2007 والبالغة (0.759) ، لذلك تعدّ أسوأ السنوات من حيث تنوع الصادرات خلال تلك المدة . وتعدّ هذه القيمة مرتفعة جداً مقارنة بقيمة المؤشر لدول العالم وهي (0.00) ، وكذلك مقارنةً بكل من الدول النامية الآسيوية مثل ماليزيا والتي بلغت فيها (0.453) وسنغافورة والتي بلغت فيها (0.486)، ثمّ كوريا الجنوبية والتي سجلت فيها مؤشر التنوع (0.454) خلال نفس المدة . لذلك يظهر جلياً بأن الصادرات السلعية للدول العربية لم تصل بعد الى درجة التنوع المقبولة ، وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها بدليل أن قيمة مؤشرتنوع الصادرات السلعية في جميع الدول العربية أعلى من المتوسط العام لقيمة هذا المؤشر والبالغة (0.50) ولجميع سنوات تلك المدة ، عدا الامارات والتي سجل فيها المؤشر في السنوات 2014 و2015 و2018 قيم أقل من المتوسط العام والبالغة (0.484) و(0.485) و(0.494) لكل منها على التوالي، بالأضافة الى تونس أيضاً والتي سجلت (0.495) سنة 2013 .

أما بالنسبة لأداء الدول العربية منفردةً حسب هذا المؤشر ، فيلاحظ بأن هناك عدداً من الدول سجل فيها متوسط مؤشر التنوع تحركاً إيجابياً وإن لم يصل الى المتوسط العام والبالغ (0.50) . وتعدّ تونس أفضلها ، حيث بلغت متوسط قيمة المؤشرلتلك المدة (0.538)، تلتها الأمارات بحوالي (0.549)، ثم مصر بحوالي(0.583) لتؤشر تحسن

درجة تنوع الصادرات السلعية لتلك الدول. والملفت للنظر هنا هو حالة الأمارات رغم كونها من البلدان المصدرة للنفط وأحد أعضاء منظمة أوبك، الآ أنها حققت ثاني أدنى قيمة لمؤشر التنوع في البلدان العربية ، وهذا يتوافق مع المكانة التي تحتلها الأمارات في مؤشر التنافسية العالمية. حيث تأتي في المركز الأول عالمياً في عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالتنافسية، وهذا ناجم عن سياستها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب الأستثمارات في قطاعات متنوعة ، إنعكست بشكل مباشر في تخفيض حصة الصادرات النفطية من إجمالي صادراتها ، وبالتالي تحسن مؤشر التنوع .(صندوق النقد العربي، 2020 ،165)

وتأتي بعد تلك الدول كل من لبنان بحوالي (0.622) ، ثم الأردن بحوالي (0.631)، فجيبوتي بقيمة (0.650) ، بعدها فلسطين بحوالي (0.652) ، لتأتي بعدها سورية والتي سجلت (0.659) ، ثم المغرب بحوالي(0.667) . حيث يلاحظ بأن تلك الدول بأستثناء دولة الأمارات، تعدّ متنوعة الصادرات لطبيعة هياكلها الأقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة النفط في صادراتها نسبة محدودة .

أما بقية البلدان العربية فقد إرتفعت فيها قيمة مؤشر التنوع ، وهي بطبيعة الحال من الدول المصدرة للنفط ، أو المصدرة للمواد الأولية ، حيث حقق العراق أعلى قيمة لهذا المؤشر بين جميع الدول العربية والبالغة (0.865) ليكون أسوأ بلد عربي من حيث تنوع الصادرات السلعية ، بسبب هيمنة النفط على هيكل صادراتها ليصبح بلداً ريعياً بإمتياز. وتأتي السودان بعد العراق ليسجل مؤشر التنوع فيها (0.819) ، لتصبح ثاني أسوأ بلد عربي من حيث تنوع الصادرات السلعية ، رغم أنها غير مصنفة كدولة نفطية . ثم تأتي بعدها كل من ليبيا وبحوالي (0.804) ، والكويت وموريتانيا بحوالي (0.796) ، لتأتي بعدهما قطر والتي سجل فيها مؤشر التنوع (0.794) ، ثم الصومال بحوالي (0.783) ، لتأتي بعدها كل من الجزائر والسعودية كبلدين نفطيين وبحوالي (0.781) و(0.770) لكل منهما على التوالي . ثم جاءت بالترتيب كل من اليمن وجزرالقمر والبحرين وعمان وبحوالي (0.768) و(0.739) و(0.714) و(0.706) لكل منها على التوالي.

مما سبق يمكن القول بأن قطاع التصدير في البلدان العربية يعاني من إختلالات هيكلية والتي أدت الى إنخفاض القدرة التنافسية لصادراتها السلعية ، وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي ، وعدم تنوعها السلعي وهو إنعكاس مباشر للخلل في الهيكل السلعي والخدمي . كما تواجه الصادرات السلعية العربية العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة بالمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية ، سواء كانت سعرية أو نوعية، حيث يعتمد الكثيرمن الصناعات التصديرية العربية على المواد الخام المستوردة ، مما يعني الأعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الأنتاج الصناعي العربي ذو محتوى تكنولوجي ومهاري منخفض ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الأهتمام بالبحث والتطوير لخلق التكنولوجيا داخلياً ، فضلاً عن تباين دور الدولة في تعزيز الصادرات عند رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الأقتصادية والأجتماعية من خلال جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة ، بالأضافة الى سلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة وعدم ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الأقتصادية ، وتنظيم كافة الجوانب في نظام الأدارة الأقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الأقتصادية وتحسين مستويات الأنتاج والتكنولوجيا .(صندوق النقد العربي ، 2015 ، 204)

الجدول (5)
مؤشرات التنوع السلعي للصادرات العربية وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والعالم للمدة(2005-2018)

الدول / السنوات	2005	2006	2007	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط المدة (2005-2018)
الأردن	0.594	0.601	0.579	0.609	0.642	0.623	0.669	0.655	0.652	0.651	0.659	0.633	0.631
الأمارات	0.594	0.584	0.599	0.592	0.585	0.553	0.545	0.484	0.485	0.543	0.529	0.494	0.549
البحرين	0.754	0.819	0.721	0.706	0.705	0.698	0.719	0.709	0.672	0.678	0.691	0.692	0.714
تونس	0.599	0.615	0.553	0.550	0.544	0.53	0.495	0.502	0.517	0.519	0.524	0.512	0.538
الجزائر	0.81	0.804	0.802	0.761	0.788	0.724	0.733	0.745	0.783	0.816	0.789	0.813	0.781
جيبوتي	0.65	0.690	0.668	0.669	0.622	0.616	0.595	0.617	0.633	0.690	0.690	0.657	0.65
السعودية	0.809	0.784	0.777	0.766	0.768	0.747	0.766	0.766	0.757	0.780	0.763	0.756	0.77
السودان	0	0.752	0.814	0.808	0.810	0.793	0.818	0.824	0.837	0.859	0.854	0.843	0.819
سورية	0.671	0.699	0.647	0.616	0.637	-	0.655	0.698	0.662	-	-	0.647	0.659
الصومال	0.777	-	-	0.795	-	0.748	0.75	0.831	0.843	0.753	0.769	-	0.783
العراق	0.825	0.804	0.815	0.823	0.876	0.88	0.874	0.875	0.914	0.909	0.898	0.890	0.865
عمان	0.768	0.655	0.738	0.717	0.683	0.665	0.69	0.717	0.716	0.753	0.693	0.680	0.706
فلسطين	0.591	-	-	-	-	0.63	0.666	-	-	0.675	0.674	0.674	0.652
قطر	0.79	0.797	0.801	0.772	0.796	0.768	0.784	0.773	0.798	0.834	0.827	0.790	0.794
القمر	0.679	0.673	0.723	0.740	0.749	0.768	0.771	-	-	0.795	0.758	0.734	0.739
الكويت	0.813	0.834	0.817	0.789	0.807	0.777	0.784	0.790	0.787	0.823	0.772	0.760	0.796
لبنان	0.625	0.640	0.630	0.615	0.619	0.643	0.595	0.631	0.598	0.586	0.630	0.652	0.622
ليبيا	0.816	0.784	0.809	0.785	0.806	0.784	0.79	0.783	0.801	0.832	0.832	0.827	0.804
مصر	0.606	0.686	0.666	0.545	0.587	0.539	0.521	0.534	0.574	0.581	0.582	0.579	0.583
المغرب	0.67	0.683	0.675	0.720	0.664	0.653	0.67	0.610	0.661	0.677	0.658	0.665	0.667
موريتانيا	0.857	0.506	0.789	0.759	0.805	0.835	0.795	0.817	0.855	0.834	0.867	0.838	0.796
اليمن	0.815	0.776	0.802	0.785	0.773	0.737	0.717	0.736	0.783	0.770	0.760	0.767	0.768
الدول العربية	0.719	0.709	0.759	0.710	0.751	0.701	0.710	0.705	0.716	0.731	0.725	0.709	0.72
ماليزيا	0.467	0.459	0.463	0.439	0.469	0.455	0.45	-	-	0.442	0.442	0.443	0.453
سنغافورة	0.489	0.495	0.480	0.484	0.491	0.496	0.501	-	-	0.474	0.478	0.470	0.486
كوريا الجنوبية	0.441	0.394	0.451	0.464	0.583	0.462	0.46	-	-	0.426	0.431	0.432	0.454
العالم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى : صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي، للسنوات (2005-2018) .
- بيانات السنتين 2009 و 2011 غير متوفرة .

الشكل (6)
معدل درجة التنوع في البلدان العربية والعالم وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية
للمدة (2005-2018)

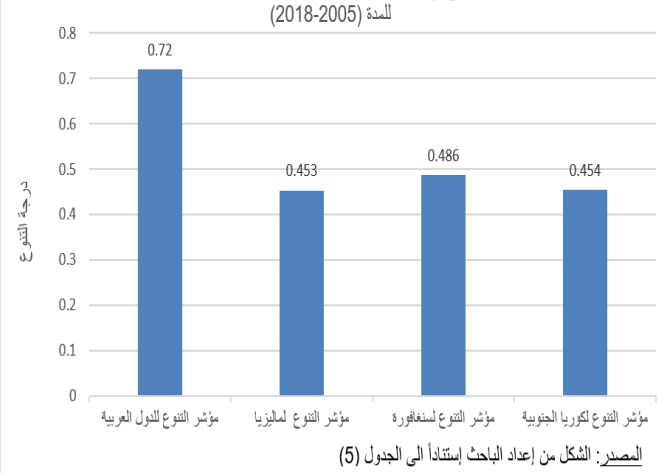

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (5)

الشكل (7)
مؤشر التنوع في البلدان العربية وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية للمدة (2005-2018)

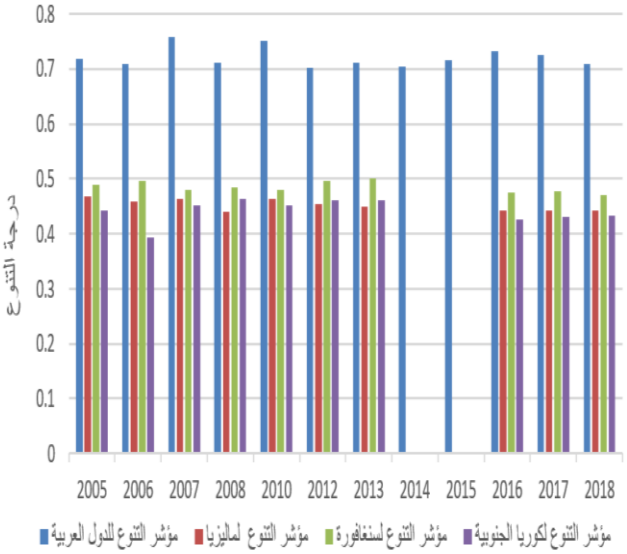

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (5)

الأستنتاجات و المقترحات

أولاً: الأستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات ، نعرض أهمها على النحو الآتي :

1- تتراوح نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية من الصادرات العالمية مابين (7.2%) سنة 2012، و(4.7%) سنة 2016 ، بحيث بلغ متوسط نسبتها (6.0%) خلال مدة البحث (2005-2018) .

2- ترتبط نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية في الصادرات العالمية بقيمة الصادرات السلعية للبلدان العربية المصدرة للنفط ، حيث تشكل الصادرات السلعية للدول النفطية نسبة كبيرة من الصادرات السلعية العربية . وبما أن قيمة الصادرات السلعية للبلدان النفطية مرتبطة بأسعار النفط في سوق النفط الدولية ، فإن تذبذب نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية من الصادرات العالمية مرتبط أيضاً بتذبذب أسعار النفط في سوق النفط الدولية. بحيث تزداد تلك النسبة بإرتفاع أسعار النفط ، وتنخفض بإنخفاضها.

3- إختلال الهيكل السلعي للصادرات السلعية العربية وعدم تنوعه، بسبب هيمنة صادرات الوقود والمعادن بإستحواذها على (70.7%) من إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال مدة البحث . تأتي بعدها الصادرات السلعية من المصنوعات وبنسبة (20.3%)، تليها الصادرات السلعية الزراعية وبنسبة (4.6%)، ثمّ الصادرات السلعية من السلع غير المصنعة بالمركز الأخير وبنسبة (4.1%) .

4- تحتل البلدان الآسيوية مركزالصدارة من حيث إستحواذها على الصادرات السلعية العربية والتي بلغت (38.4%) خلا ل مدة البحث ، وتأتي دول الأتحاد الأوروبي بالمركز الثالث وبنسبة (14.6%) ، ثمّ الدول العربية بالمركز الرابع وبنسبة (10%) ، وتأتي الولايات المتحدة بالمركز الخامس والأخير وبنسبة (6.5%) . أما بقية دول العالم من غير المذكورين أعلاه فإنها تحتل المركز الثاني وتستحوذ على نسبة (30.4%) من الصادرات السلعية العربية خلال مدة البحث.

5- إنخفاض التجارة العربية البينية ومحدوديتها والتي تشكل حوالي (10%) خلال مدة البحث ، وذلك للتماثل والتشابه في السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول العربية .وان معظم الصادرات في التجارة العربية البينية تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لأنخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق .

6- بلغ متوسط قيمة مؤشر التركز والذي يقيس القدرة التنافسية للصادرات العربية (0.405) خلال مدة البحث (2005-2018)، والتي تعدّ مرتفعة عند مقارنتها بالدول الآسيوية (ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية) والتي بلغت فيها (0.075) خلال نفس المدة ، مما تؤشر ضعف القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية ، ووجود تركز سلعي في صادراتها بشكل عام .

7- سجلت الدول النفطية العربية أعلى درجات التركزخلال مدة البحث ، يأتي العراق على رأس قائمة تلك الدول وبمتوسط قيمة (0.959)، بعده ليبيا (0.766)، ثمّ السعودية (0.688) ، فالكويت (0.657) . أما الدول التي سجلت أدنى معدلات التركز فهي كل من تونس(0.157) والأردن (0.161) والمغرب (0.163) وفلسطين (0.177) ومصر(0.195) على التوالي وهي من الدول غير النفطية . بحيث يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين سعر النفط في سوق النفط الدولية ودرجة التركز في البلدان العربية خلال مدة البحث .

8- تدني وضعف درجة التنوع في الصادرات السلعية العربية خلال مدة البحث . حيث بلغ متوسط قيمة مؤشر التنوع (0.720) ، والتي تعدّ مرتفعة جداً مقارنةً مع قيمته لدول العالم والبالغة (0.000) ، وكذلك مقارنة بقيمته في كل من الدول الآسيوية ماليزيا والبالغة (0.543) ، وسنغافورة والتي بلغت (0.486) ، ثمّ كوريا الجنوبية والبالغة (0.454) . مما تؤشر ضعف القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية .

9- سجلت الدول العربية المصدرة للنفط والمواد الأولية أعلى قيمة لمؤشر التنوع أيضاً (أي الأقل تنوعاً في الصادرات السلعية) . حيث حقق العراق أيضاً أعلى قيمة من بين جميع الدول العربية والبالغة (0.865) ، ثم ليبيا (0.804)، فالكويت وموريتانيا (0.796) لكل منها، ثم قطر(0.739). أما الدول التي سجلت أدنى قيمة لهذا المؤشر (أي الأكثر تنوعاً في الصادرات السلعية) ، فهي تونس والبالغة (0.538) ، ثمّ الأمارات (0.549) ، بعدها مصر (0.583).

ثانياً: المقترحات

في ضوء الأستنتاجات التي تم التوصل اليها، يمكن تقديم المقترحات الآتية :

1- إعادة النظر في سياسة التجارة الخارجية للبلدان العربية ، وخصوصاً جانب الصادرات منها بغية تنميتها وتنويعها وتطويرها ، من خلال معالجة الأختلالات التي تعاني منها، وذلك عن طريق إعادة التوازن في الهيكل الأنتاجي المحلي وتنويعه.

2- الأهتمام بالتنمية الصناعية، مع التركيز على إنتاج السلع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ، والتوسع في إقامة المجمعات الصناعية، من أجل رفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية .

3- ضرورة إستمرارمحاولة الدول العربية المنضمة الى منظمة التجارة العالمية تطوير تجارتها مع العالم الخارجي ، من خلال عقد الأتفاقيات التجارية الثنائية مع تلك الدول للحصول على مزايا ومكاسب تجارية تتمثل في تسهيل دخول صاراتها الى أسواق تلك الدول .

4- ضرورة تطوير التجارة البينية العربية من خلال :

- زيادة التنسيق والتعاون بين الدول العربية وعقد الأتفاقيات التجارية فيما بينها مع المتابعة المستمرة لتنفيذها، مع إقامة مناطق تجارية حرة للإستفادة من مزاياها في هذا الأطار .
- إعداد إستراتيجية متكاملة لأنشاء شبكة من الطرق ووسائل النقل والأتصالات بغية تخفيض التكاليف والتي تشكل قيداً أمام توسع التجارة العربية البينية .
- إنشاء نقاط كمركية موحدة بين البلدان العربية المتجاورة لتفادي تكرارعمليات الفحص والتدقيق، وتوحيد الأنظمة والأجراءات المتعلقة بالتجارة البينية .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللّغة العربية

أحمد، محسن إبراهيم .(2020). تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة(2006-2018)،المجلة العلمية لجامعة جيهان –السليمانية ، المجلد4 ،العدد 2، كانون الأول.

إسماعيل، د.محمد و محمود ،جمال قاسم .(2018). قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية بإستخدام نماذج الجاذبية،صندوق النقد العربي،أبوظبي،اوكتوبر.

الحبيب ،زواوي .(2007). سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية –حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والأستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ،الجزائر، 27و28 نوفمبر.

الحجرف ،حجرف مبارك سعود .(2001).أثر إستراتيجية المنظمة في تحسين القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية الكويتية، رسالة ماجستير ،كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط.

آمال ،د. طوير و صفية، علاوي .(2020). دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الأقتصادي في الجزائر خلال الفترة1995-2018 ، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة،العدد2.

بوشجيرة ،نريمان .(2015). تحليل التنافسية للصادرات الجزائرية في ظل العولمةالأقتصادية،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف-المسيلة-.

حسن ،جمال قاسم و اسماعيل ،محمد .(2012). تنافسية الصادرات العربية ،صندوق النقد العربي ،إبريل.

حمود ،ظافر محمد .(2015). القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ،أطروحة دكتوراه،كلية الأقتصاد ، جامعة دمشق.

خلف،فليح حسن .(2004). العلاقات الأقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

دحو ،سليمان .(2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة واقع تسويق التمورفي الجزائر-،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة.

دويس ،محمد الطيب .(2005). براءة الأختراع مؤشرات لقياس تنافسية المؤسسات والدول"حالة الجزائر"،رسالة ماجستير في الأقتصاد،جامعة ورقلة.

زهية ،خياري و شافية ،شاوي .(2010). القدرة التنافسية للصناعة التحويلية : دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والأستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ،8و9 نوفمبر.

صندوق النقد العربي، التقارير الأقتصادية العربية الموحدة للسنوات 2005-2020 ، أبوظبي.

طهرات ،عمار .(2007). الأستراتيجيات التسويقية وتنافسية المؤسسة الأقتصادية "حالة الجزائر"،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والأستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ،الجزائر، 27و28 نوفمبر.

عبد الرحمن ،بدرالدين محمد أحمد .(2018). أثر الصادرات على التنمية الأقتصادية في السودان : دراسة قياسية للفترة1990-2016،مجلة الباحث ،المجلد 18،العدد 1.

عبد القادر،د.دربال و علي ،د.سدي .(2015). تنافسية دول منظمة التعاون الأسلامي:دراسة وصفيةعلى ضوء تقرير التنافسية العالمي مع مقارنة بين دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي2008-2014 ،المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة ،23-25 مارس .

عليمات ،محمد عطاالله .(). أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، Global Journal of Economics and BusinessK,Vol.4,No.3,2018.

لزهر ،د. العابد و محمد، د. دهان .(2016). تحليل واقع التنافسية الخارجية لأقتصاديات الدول العربية ،مجلة البحوث والدراسات الأنسانية ، العدد13.

محمد ،عدة .(2016). تأثير الصادرات على النمو الأقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2014 ،كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبج الحميد بن باديس-مستغانم-،رسالة ماجستير.

محمود ،حبيب و محمود، ظافر .(2010). القدرة التنافسية للصادرات السورية في السواق الدولية،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد32، العدد4.

نوير،طارق .(2002). دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"،المعهد العربي للتخطيط،الكويت.

وديع ،د.محمد عدنان .(2003). القدرة التنافسية وقياسها،جسر التنمية،السنة الثانية، العدد24،كانون الأول.

ثالثاً: المصادر باللغة الأنكليزية

Arpine Sargsyan .(2018). Export Compititiveness: Assessment Through the Balassa index(the Case of Armenia),version 1,15 june,preprint(www.preprint.org)

Birol Erkan &Kazim Saricoban .(2014). Comparative Analysis of the Compititiveness in the Export of Science-Based Goods Regarding Turkey and the EU+13 Countries,International Journal of Business and Social Sciense, Vol.5, No.8(I),july.

Hatfield,John William at.al . (2012). Anderstanding Price and nonprice Competition with Matching Theory, American Fconomic Review, Vol.102 ,No.3,May.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), The Annual Reports for The Years(2005-2018),Vienna, Austria. (www.opec.org)

The Institute for Manageme Development (IMD), .(2005). The world compititivness,Year book.